

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي بالوادي



معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



ينظم :

الملتقى الدولي الأول حول :

النظام الحسابي الهالي الجديد NSCF

في ظل معايير الحاسبة الدولية

تجارب ، تطبيقات وافاق

يومي : 17 - 18 جانفي 2010

بالقطب الجامعي الجديد الشط



المركز لجامعي الولد ي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الملقى العمي الدولي الأول

حول النظام المحاسبى وللمالى لجديد فى ظل معايير المحاسبة
الدولية

تجارب، تطبيقات و أفاق

يومي : 17 و 18 جانفي 2010

مداخلة بعنوان: مبدأ التكلفة التاريخية بين الانتقاد والتأييد
فى ظل توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة السوقية العادلة

من إعداد

الدكتور: بوكساني رشيد نائب عميد كلية الاقتصاد جامعة بومرداس
الدكتورة: أوكيل نسيمة كلية الاقتصاد جامعة بومرداس
الأستاذ: العرابي حمزة كلية الاقتصاد جامعة البليدة

المقدمة:

يعتبر الاقتصاديون التكلفة التاريخية أحد أهم مصادر المعلومات التي تكون درجة الدقة والموثوقية فيها كبيرة ، وبناء على هذا اعتبر أساس التكلفة التاريخية في قياس الأصول والالتزامات أحد أهم مبادئ المحاسبة الموجودة في الإطار المفاهيمي وبناء عليه تم إصدار معظم المعايير المحاسبية، ولكن مع زيادة تسارع انتشار العولمة الاقتصادية و تغلغل الشركات المتعددة الجنسيات في العالم وبذلك اتساع الأسواق المالية العالمية، زادت حاجة المستثمرين والمقرضين إلى معلومات مفيدة وملائمة تساعدهم في اتخاذ قراراتهم، ومع ارتباط فائدة المعلومة بالزمن إذ أن المعلومة تفقد من قيمتها بمرور الزمن، أصبح التوجه أكثر إلى مدى ملاءمة المعلومات التي توفرها المحاسبة أكثر منه إلى مدى موثوقيتها، التوجه إلى ما يسمى بالقيمة السوقية العادلة بدلا من التكلفة التاريخية، فمجلس المعايير المحاسبة المالية الأمريكية (Financial Accounting Standard Board) FASB يفترض أن التكاليف التاريخية تعتبر أكثر اعتمادية وبشكل واضح في الوقت الذي لا تكون فيه هذه التكاليف ملائمة كما في القيمة العادلة (دهمش و أبو زر. 2005). ومع إصدار مجلس معايير المحاسبة الدولية للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 وكذلك للمعايير الإبلاغ المالي الدولية السبعة، بات من الواضح التوجه أو الانتقال من التكلفة التاريخية إلى القيمة السوقية العادلة في قياس عناصر القوائم المالية. ولكن ما عيب على القيمة السوقية العادلة في ضعف موثوقيتها، فالمفاضلة بين التكلفة التاريخية والقيمة السوقية العادلة يؤدي بنا إلى المفاضلة بين الموثوقية والملاءمة.

وعليه سيتم في هذه البحث التركيز على النقاط الآتية:

- الإطار العام للبحث: إشكالية البحث، أهدافه وفرضياته.
- مفهوم مبدأ التكلفة التاريخية وفق المعايير المحاسبة الدولية.
- أهم ركائز ومبررات التي يستند عليها مبدأ التكلفة التاريخية.
- الانتقادات الموجهة لمبدأ التكلفة التاريخية.
- مفهوم القيمة السوقية العادلة.

- أهم ركائز ومبررات التي تستند عليها القيمة السوقية العادلة.
- الانتقادات الموجهة للقيمة السوقية العادلة.
- نتائج وتوصيات.

أهداف البحث:

تتلخص أهم أهداف هذا البحث في ما يأتي:

1. تحديد مفهوم كل من التكلفة التاريخية والقيمة السوقية العادلة.
2. معرفة أهم الأسس التي يقوم عليها مبدأ التكلفة التاريخية في عملية القياس المحاسبي.
3. التعرف على الانتقادات الموجهة لمبدأ التكلفة التاريخية.
4. معرفة دوافع توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو استعمال القيمة السوقية العادلة.
5. التعرف على أهم الصعوبات التي تواجه عملية القياس المحاسبي وفق القيمة السوقية العادلة.

إشكالية البحث:

تتلخص مشكلة البحث في محاولة الوصول إلى الأهداف المرجوة، وذلك بالإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما هو مفهوم كل من التكلفة التاريخية والقيمة السوقية العادلة؟
2. ما هي أهم الأسس التي يقوم عليها مبدأ التكلفة التاريخية في عملية القياس المحاسبي؟
3. ما هي الانتقادات الموجهة لمبدأ التكلفة التاريخية؟
4. ما هي دوافع توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو استعمال القيمة السوقية العادلة؟
5. ما هي أهم الصعوبات التي تواجه عملية القياس المحاسبي وفق القيمة السوقية العادلة؟

فرضيات البحث:

في ضوء أهداف البحث التي تم تحديدها، تمّ ومن منطلق المحاولة المبدئية صياغة مجموعة من الفرضيات يتم من خلال اختبارها الإجابة على مختلف إشكاليات المطروحة، وتمثلت الفرضيات فيما يأتي:

1. عملية القياس المحاسبي تعتمد بشكل أكبر على مبدأ التكلفة التاريخية نظرا لدرجة الموثوقية العالية التي تتميز بها.
2. مبدأ التكلفة التاريخية أكثر المبادئ المحاسبية تعرضا للانتقاد، نظرا لتأثره بعامل الزمن المتميز بالتذبذب والتغير المستمر والدائم.
3. ضعف درجة ملاءمة المعلومات المعتمدة على مبدأ التكلفة التاريخية بالمقارنة مع المعلومات المعتمدة على القيمة السوقية.

أهمية البحث:

نظرا للاختلاف الواضح بين العديد من دول العالم في بداية تسعينات القرن الماضي، وذلك في المقارنة والمفاضلة بين كل من التكلفة التاريخية والقيمة السوقية العادلة نجد بعض الدول فضلت التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي والبعض الآخر فضل القيمة السوقية أما البعض الآخر فاعتمد عملية إعداد القوائم المحاسبية وفقا للطريقتين، وفي ما يأتي جدول يوضح أساس القياس المحاسبي في بعض دول العالم:

البلدان المطبقة للأساس	الأساس المعتمد في إعداد القوائم المالية
كندا، الولايات المتحدة، النمسا، ألمانيا، سويسرا، جنوب إفريقيا، اليابان، باكستان، تايلاند	مبدأ التكلفة التاريخية
كولومبيا، الشيلي، فرنسا، هولندا، نرويج، اسبانيا، السويد، البرتغال، المملكة المتحدة، ماليزيا، سنغافورة، نيوزلندا، المكسيك، البرازيل	مبدأ التكلفة التاريخية معدل وفق مستوى الأسعار
الأرجنتين	مبدأ التكلفة التاريخية مع القيمة السوقية
بلجيكا، الدنمارك، إيطاليا، أستراليا، فنلندا، هونج كونج، الهند، كوريا	القيمة السوقية
	التكلفة التاريخية مع إعادة التقييم

Source: Lawrence S. Speideli and Vinod B. Bavishi, **GAAP Arbitrage: Valuation Opportunities in International Accounting Standards**, financial analysts journal, 1992, Pp:58-68.

وعليه أصبح من المهم جدا تسليط الضوء على أهم ركائز كل من التكلفة التاريخية والقيمة السوقية وذلك في ضوء توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة السوقية مع وجود الكثير من المؤيدين لمبدأ التكلفة التاريخية.

منهجية البحث:

نظرا لطابع البحث وقصد الإحاطة بمختلف جوانبه والإجابة على إشكالية المطروحة وذلك قصد الوصول إلى الأهداف المرجوة، وكذا لاختبار صحة الفرضيات تم استخدام المنهج الاستنباطي وذلك بإتباع الأسلوب الوصفي التحليلي، من خلال عرض شامل لمبدأ التكلفة التاريخية علميا وتحليله وفق أدوات لائقة حديثة وكلاسيكية بناء على قراءات متعددة، وكذا على ما جاءت به المعايير المحاسبية الدولية وعلى القراءات المختلفة لمتخصصين في النظرية المحاسبية من ممارسين لمهنة المحاسبة وأكاديميين.

مبدأ التكلفة التاريخية المحاسبية:

يعد مبدأ التكلفة التاريخية في الاعتراف وقياس الأصول والالتزامات من أكثر المبادئ المحاسبية تعرضا للانتقاد، فمن المهم النظر إلى ماهية هذا المبدأ وأهم مبرراته وفوائده وكذلك النظر إلى أهم الانتقادات الموجه إليه وما هي أهم بدائله.

عرفت التكلفة التاريخية بعدت تعريفات كلها تصب في معنى واحد وفيما يلي بعض تعريفات التكلفة التاريخية:

- عرفها (Kieso and Al...2005) في كتابهم المحاسبة المتوسطة بأنها: " سعر أو تكلفة الأصل أو الالتزام أثناء حدوثه أو حيازته، وهي أداة قياس معظم الأصول والالتزامات"
- وكذلك عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين التكلفة التاريخية : "بأنها المبالغ المقاسة بالوحدة النقدية، للنقد المنفق أو الممتلكات الأخرى التي تم تحويلها للغير أو أسهم رأس المال المصدر، أو الخدمات التي تم إنجازها أو الالتزامات التي قدمت مقابل سلع وخدمات التي تم استلامها أو سوف يتم استلامها" (الحانوتي، 2002).

نستنتج من خلال التعريفين السابقين وبالاعتماد على المستندات والوثائق المتوفرة عن العمليات مثل الفاتورة، أن التكلفة التاريخية لها موثوقية عالية أكثر من أي أساس آخر للقياس.

أهم مبررات التي يستند إليها أساس التكلفة التاريخية المحاسبية:

- **الموضوعية:** يعتبر الهدف الرئيسي للمحاسبة تزويد الجهات المعنية بالمعلومات المالية الموثوق بها لتكون مفيدة في اتخاذ القرارات، وبهدف المحافظة على ثقة مستخدمي البيانات المحاسبية يجب أن تكون هذه البيانات مبنية على أساس إثبات أو دليل موضوعي وخالية من الحكم الشخصي، وهذا ما يوفره مبدأ التكلفة التاريخية (دهمش، أبو نصار والخليلة، 2005)
- **الموثوقية:** لعل أهم مبرر لمبدأ التكلفة التاريخية هو الموثوقية العالية إذ ما قارناها مع الأسس الأخرى مثل القيمة العادلة...
- اتساق مبدأ التكلفة التاريخية مع كثير من العناصر المكونة لإطار فكر المحاسبة المالية مثل الاعتراف بالإيرادات، فرض وحدة القياس، الحيطة والحذر، مبدأ المقابلة... (جربوع، 2001)
- يرغب معدو القوائم المالية والمدققون في وضع أهمية أكبر على موثوقية المقاييس من أجل سلامة التدقيق والمسؤولية القانونية، وهذا ما يوفره مبدأ التكلفة التاريخية (دهمش و أبو زر، 2005).

- يشترط مبدأ التكلفة التاريخية حدوث عملية تبادلية حقيقية *Arm length transaction* للاعتراف وقياس وهذا يدلي عليها موضوعية وموثوقية أكبر .

الانتقادات الموجهة لمبدأ التكلفة التاريخية:

- وبالرغم من المبررات التي يركز عليها مبدأ التكلفة التاريخية وكما ذكرنا سابقاً فإنه تعرض لكثير من الانتقادات نوجزها فيما يلي :
- لعل أكثر ما يعاب على مبدأ التكلفة التاريخية هو ضعف أو حتى عدم ملاءمة المعلومات المحسوبة على أساسه. حيث تعتبر الملاءمة أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعليه يجب أن تكون في الأهمية الأولى عند القياس (Kieso and al...2005)
- تعتبر التكلفة التاريخية تكلفة غارقة *sunk cost* أثناء عملية اختيار أو اتخاذ القرارات ، وهذا ما يؤكد عدم ملاءمتها في عملية اتخاذ القرارات.

○ يرغب المستثمرون والمقرضون في وضع أهمية أكبر على الملاءمة (أكثر من الموثوقية) من أجل اتخاذ قرارات سليمة وهذا ما لا يوفره مبدأ التكلفة التاريخية (دهمش و أبو زر .

(2005)

○ التضخم: على أساس مبدأ التكلفة التاريخية يتم تجاهل التضخم النقدي وارتفاع الأسعار الذي من شأنه عرض القوائم المالية بشكل مشوه بالمقارنة مع الواقع الاقتصادي، وكذلك يتم تجاهل وحدة القياس

○ عدم تماشي مبدأ التكلفة التاريخية مع متطلبات بعض القطاعات مثل قطاع البنوك الذي يحتاج إلى معلومات وبيانات متجددة ومتفقة مع السوق.

○ عملية التحليل المالي لا تكون مفيدة بشكل كبير إذا كانت الأرقام المحاسبية لا تعكس ما عليه في الواقع، فمثلاً: إذا تمت حيازة الأصول قبل سنتين ، وخلال هذه الفترة حدث تضخم كبير مما أدى إلى ارتفاع أسعار الأصول، ممكن إلى الضعف مما هي مسجلة في القوائم المالية، فنسبة العائد على الأصول (return on assets) لا تعطي مؤشر على أداء المؤسسة خصوصاً إذا ما تم مقارنتها بشركات مشابهة.

القيمة السوقية العادلة:

على أهم تحول أو انتقال إلى القيمة السوقية العادلة هو إصدار مجلس معايير المحاسبة الدولية للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39: "الأدوات المالية، الاعتراف والقياس"، وكذلك إصدار معايير الإبلاغ المالي الدولية وخصوصاً المعيار السابع منها.

وتعتبر القيمة السوقية العادلة أكثر فائدة من التكلفة التاريخية في قياس بعض عناصر الأصول والالتزامات، خصوصاً تلك المتعلقة بقياس الأدوات المالية (Financial instruments)، مثل الاستثمارات في السندات المالية والأسهم.

وفي ما يلي بعض المفاهيم حول القيمة السوقية العادلة:

لا يوجد تعريف محدد للقيمة السوقية العادلة، فتعرف بـ: "القيمة التي يتفق عليها البائع والمشتري على عنصر محدد من الأصول أو الالتزامات" (Schroeder and Al...2005).

وعرفت كذلك : "بأنها المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل موجودات أو تسديد مطلوبات بين جهات مطلعة وراغبة في المعاملة مباشرة" (الحانوتي، 2002).

وعرفتھا المعايير المحاسبة الدولية بأنها: "المبلغ المتفق عليه بين البائع والمشتري لتبادل سلعة ما برغبة مع اطلاق تام على السوق دون وجود ظروف خاصة بأحد الطرفين تؤثر على عملية البيع" (IASB , 2006).

ويقصد بالظروف الخاصة في هذا التعريف أن العملية التبادلية بين الطرفين تكون بحرية تامة ومن دون أي ضغط ولا يكون أحد أطرافها من الأشخاص ذوي العلاقة أي ذوي المصلحة.

مبررات التحول إلى القيمة السوقية العادلة:

§ ارتباط مجلس معايير المحاسبة الدولية بلجنة الأوراق المالية (Securities and Exchange Commission) التي تريد معايير محاسبية توفر معلومات أكثر ملاءمة ومتماشية مع حالة الاقتصاد

§ يرغب المستثمرون والمقرضون في وضع أهمية أكبر على الملاءمة (أكثر من الموثوقية) من أجل اتخاذ قرارات سليمة وهذا ما توفره القيمة السوقية العادلة (دهمش و أبو زر . 2005)

§ تعتبر أداة قياس كفاءة خصوصا إذا تعلق الأمر بالنسبة لأسعار الأسهم والسندات المالية (الأدوات المالية بشكل عام..)

§ مرتبطة بمفهوم المحافظة على رأس المال العيني (physical capital maintenance) الذي يعطي الصورة الفعلية لأداء المؤسسة.

§ مرتبطة كذلك بمفهوم الدخل الشامل (Comprehensive income) الذي يعتبر كأحد المقاييس الجديدة للدخل والذي يعطي فائدة أكثر لمستخدمي القوائم المالية خصوصا في المؤسسات المالية. (Dhaliwal and al...1999)

§ لعل أهم سبب للتحول إلى القيمة السوقية العادلة هو ملاءمة المعلومات المالية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، فالقيمة السوقية العادلة أكثر ملاءمة لمستخدمي القوائم المالية من التكلفة التاريخية.

§ تساعد في تحسين عملية التحليل المالي وذلك بإعطاء نسب تبين لنا الواقع الفعلي لأداء المؤسسة.

الانتقادات الموجهة للقيمة السوقية العادلة:

وعلى الرغم من الفائدة الكبيرة من تطبيق أساس القيمة العادلة إلا أنها لم تسلم من الانتقادات التي نوجزها في ما يلي:

§ يؤدي تطبيق أساس القيمة العادلة إلى تضخيم الأرباح بشكل كبير في نهاية السنة المالية خصوصا في حالة ارتفاع الأسعار- وهي السائدة-

§ اعتماد القيمة العادلة على أسعار السوق عند نقطة زمنية معينة – في أغلب الأحيان نهاية السنة المالية- فالواقع يبين تذبذب كبير في المستوى العام للأسعار من يوم لآخر، فالقوائم المالية في نهاية السنة المالية قد تتغير بشكل مهم بعد أسبوع واحد من إصدارها، وهذا قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات على معلومات غير ملائمة.

§ ارتباط مفهوم القيمة العادلة بالذاتية (Subjectivity) في تقييمها، وهذا يؤدي إلى فقدان القوائم المالية لمصداقيتها.

§ عدم اتساق أساس القيمة العادلة مع كثير من المبادئ والأسس المحاسبية.

§ في ظل اعتماد أساس القيمة العادلة ومع التقلب المستمر للأسعار فإن هذا يؤثر على قابلية المقارنة، وتصبح عملية التحليل المالي صعبة وفي بعض الأحيان غير ممكنة.

§ تعتبر موثوقية البيانات المبنية على أساس القيمة العادلة ضعيفة مما يؤدي إلى زيادة مخاطرة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

§ قد يؤدي اعتماد أساس القيمة العادلة في إعداد القوائم المالية إلى فتح مجال كبير للتلاعب بما يخدم مصالح الإدارة.

§ يتم الاعتراف ببعض الإيرادات والخسائر من دون أن تكون هناك عملية تبادلية حقيقية

.Arm length transaction

الخلاصة والتوصيات:

من خلال العرض مختلف المبررات والانتقادات الموجهة لكل من أساس التكلفة التاريخية و القيمة العادلة نستخلص ما يلي:

- هناك توجه نحو القيمة العادلة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية
- تعتبر القيمة العادلة بديل قوي لأساس التكلفة التاريخية .
- حل أساس القيمة العادلة محل التكلفة التاريخية خصوصا في المؤسسات المالية.
- القيمة العادلة أكثر ملاءمة من التكلفة التاريخية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، ولكن بالمقابل تعتبر أقل موثوقية. وباعتبار المفاضلة بين الملاءمة والموثوقية كانت في صالح الملاءمة، فالمفاضلة بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية في صالح القيمة العادلة.

وعليه يمكن تقديم التوصيات التالية:

- اعتماد أساس القيمة العادلة في قياس الأدوات المالية.
 - إعداد القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية وعلى أساس القيمة العادلة في التقرير السنوي، لكن قد يؤدي هذا إلى التشويش على مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم خصوصا إذا ما كان الفرق كبير بين أساسين.
 - يستحسن عند تطبيق أساس القيمة العادلة الاعتماد على مجموعة من الخبراء لتقليل من عنصر الذاتية (Subjectivity).
 - بقاء تطبيق أساس التكلفة التاريخية على بعض الأصول والالتزامات في حالة صعوبة تطبيق أساس القيمة العادلة.
 - البحث عن أساليب أكثر موضوعية في تطبيق القيمة العادلة
- يعتقد الكثير من المحاسبين أن الميزانية العمومية تكون أكثر فائدة إذا أعيد بيان كافة الأصول بالقيمة العادلة، وتم اقتراح عدد من الاستراتيجيات لتحقيق ذلك ، ونشير أن القيمة العادلة يمكن ان تكون متصلة بالسوق أو تكون مبنية على أساس التكلفة التاريخية معدلة وفق القيمة المتغيرة للدينار

المراجع:

I- العربية:

- 1- عماد الحانوتي، 2002، " معيار المحاسبة الدولي رقم 39، التطبيق- الموقف – والأثر على الشركات الأردنية" مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، آب/أيلول 2002 رقم 9، ص ص 2-4.
- 2- نعيم دهمش، محمد أبو نصار، ومحمود الخلايلة، 2005، "مبادئ المحاسبة، الأصول العلمية والعملية" دار وائل، عمان، الأردن
- 3- نعيم دهمش وعفاف أبو زر، 2005، " نظرة تحليلية للإطار المفاهيمي الصادر عن مجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) المتعلق بالملاءمة والموثوقية"، المدقق، آذار 2005 العدد 61-62، ص ص 8-12.
- 4- يوسف محمود جربوع، 2001، "أساس التكلفة التاريخية بين التأييد والانتقادات الموجهة إليها"، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ديسمبر 2001، عدد رقم 1، ص ص: 2-4.
- 5- المعايير المحاسبية الدولية، 2006، مجلس المعايير المحاسبية الدولية، المملكة المتحدة.

II- الأجنبية:

- 1- Dan Dhaliwal, K. R. Subramanyam, Robert Trezevant, 1999, *Is comprehensive income superior to net income as a measure of firm performance?* , Journal of Accounting and Economics, Vol 26 Pp
- 2- Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt and Terry D. Warfield, 2005, *Intermediate Accounting*, 11th edition, John Wiley and Sons, USA.
- 3- George Iatridis and Nathan Ieal Joseph, 2005, "A-conceptual framework of accounting policy choice under SSA20, Managerial Auditing Journal, Vol 20 N^o7, Pp: 763-778.
- 4- Inder K. Khurana and Myung Sun Kim, 2003, *Relative value relevance of historical cost Vs fair value: Evidence from bank*

- holding companies*, Journal of Accounting and Public Policy, Vol 22, Pp 19-42.
- 5- International accounting standards, 2006, International accounting standards Board, UK.
 - 6- Lawrence D. Brown, Ronald J. Huefner and Ralph W. Sauders, 1994, *A test of the reliability of current cost disclosures*, Abacus Vol 30 N^o1,
 - 7- Lawrence S. Speideli and Vinod B. Bavishi, *GAAP Arbitrage: Valuation Opportunities in International Accounting Standards*, financial analysts journal, 1992, Pp:58-68.
 - 8- Richard G. Schroeder, Myrtle W. Clark and Jack M. Cathey, 2005, *Financial Accounting Theory and Analysis: text readings and cases*, 8th edition, John Wiley and Sons, USA.
 - 9- Steve Fortin, 2005, *Relevant and reliable? Fair value accounting for financial instruments*, Camagazine, march 2005, Pp 45-47.

 - 10- Susan L. Menelaides, Lynford E. Graham and Gretchen Fischbach, 2003, Journal of accountancy, june 2003.
 - 11- Yiannis Anagnostopoulos and Roger Buckland, 2005, *Historical cost versus fair value accounting in banking*, journal of banking regulation, Vol 6 N^o 2. Pp 109-127.